جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

نموذج مقترح لقياس أثر الـمسئولية الاجتماعية لـمنظمات الأعمال على التنمية الاقتصادية فى مصر

A PROPOSED MODEL TO MEASURE THE EFFECT OF SOCIAL RESPOSIBILITY OF BUSINESS ORAGANIZATIONS ON ECONOMIC DEVELOPMENT IN EGYPT

مشروع بحث لنيل درجة دكتوراه الفلسفة فـي الاقتصاد

مقدمة من الباحث
شريف سليمان عبد الله

تحت إشـراف

الأستاذ الدكتور/ إيهاب عز الدين نديم
أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة
جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ حامد محمود مرسي
أستاذ الاقتصاد ــ عميد كلية التجارة
جامعة قناة السويس

٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قل اعملوا فسيرى الله عملكم

ورسوله والمؤمنون ﴾

صدق الله العظيم

(سورة التوبة – الآية ١٠٥)

إهـــداء

إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى أبي رحمة الله عليه

إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء

إلى أهلي

الى بلدي الحبيب ... مصر

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة جزاء ما قدموه لي من دعم ووقت وجهد وأخص عائلتي بالشكر والتقدير على ما تحملته من مسئولية وعلى صبرها ودعمها لي طوال فترة الدراسة.

إليهم جميعاً هذا الإهداء المتواضع

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

اسم الطالب	/	شريف سليمان عبد الله
الدراسة العملية	/	دكتوراة الفلسفة في اقتصاد
القسم التابع له	/	قسم الاقتصاد
إسم الكلية	/	كلية التجارة
الجامعة	/	عين شمس
سنة المنح	/	٢٠١٢

جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور/ فرج عبد عزيز عزت

أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

(رئيساً)

الأستاذ الدكتور/ إيهاب عز الدين نديم

أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

(مشرفاً)

الأستاذ الدكتور/ حامد محمود مرسي

استاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة قناة السويس

عميد كلية التجارة – جامعة قناة السويس

(مشرفاً)

الأستاذ الدكتور/ عمرو محمد التقي

أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

(عضواً)

الدراسات العليا

ختم الإجازة
/ / ٢٠١٢

أجيزت الرسالة بتاريخ
/ / ٢٠١٢

موافقة مجلس الكلية
/ / ٢٠١٢

موافقة مجلس الجامعة
/ / ٢٠١٢

شكر وتقدير وعرفان

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه الدراسة وأسأل الله عز وجل أن يعطي أجر هذا المجهود في الدنيا وفي الآخرة.

وأتقدم بخالص شكري وتقديري **للأستاذ الدكتور / إيهاب عز الدين نديم** لتفضله الكريم بالإشراف على الرسالة وعلى ما قدمه لي من جهد صادق وعون مخلص ووقت ثمين ونصائح وتوجيهات قيمة من أجل إخراج هذا العمل العلمي في صورة طيبة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور / فرج عبد العزيز عزت** على ملاحظاته القيمة التي أفادتني كثيراً في هذه الرسالة ولتفضله في الاشتراك في لجنة الحكم والمناقشة على الرسالة، إليه أسجل خالص شكري وتقديري واحترامي.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور / حامد مرسي** على صادق تعاونه البناء وملاحظاته القيمة في هذه الدراسة، ولتفضله بالاشراف على الرسالة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور / عمرو التقي** على صادق تعاونه البناء وملاحظاته القيمة في هذه الدراسة، ولتفضله في الاشتراك في لجنة الحكم والمناقشة على الرسالة .

كما أتقدم بخالص شكري لأساتذتي الأفاضل في كلية التجارة والذين ساهموا بقدر كبير بعلمهم الذي تعلمته طيلة فترة الدراسات العليا وكذلك أسجل شكري وتقديري للزملاء في مكتبة كلية التجارة .

كما لا أنسى أسرتي العزيزة التي وقفت بجانبي أثناء إعداد هذه البحث طيلة الفترة الماضية، وفي النهاية إن كان في الأمر تقصير فالكمال لله تعالي وحده .

والله ولي التوفيق،،

الفهـــــرس

بيـــان	رقم الصفحة
مقدمة	هـ
الهدف من الدراسة	ط
الفروض التي تقوم عليها الدراسة	ي
تبويب الدراسة	ي
الدراسات السابقة	ك
الفصل الأول : المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال (الشركات)	١
تمهيد	١
المبحث الأول : الملامح العامة للمسئولية الاجتماعية	٢
أولاً: مقدمة	٢
ثانياً: مفهوم المسئولية الاجتماعية	٣
ثالثاً: التطور التاريخي لمفهوم المسئولية الاجتماعية	٨
رابعاً: أبعاد المسئولية الاجتماعية	١٠
خامساً: مزايا الالتزام بالمسئولية الاجتماعية	١٢
سادساً: نواحي المسئولية الاجتماعية للشركات	١٤
سابعاً: معايير وإستراتيجيات تطبيق مسئولية الشركات الاجتماعية	١٧
ثامناً: أهم المؤشرات الدولية لأثر المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ورجال الأعمال	١٨
تاسعاً: عوامل نجاح المسئولية الاجتماعية للشركات	٢٣
عاشراً: الحوافز المقدمة للشركات ذات الممارسات الأفضل في مجال المسئولية الاجتماعية	٢٥

بـيـــــان

رقم الصفحة

المبحث الثاني : المسئولية الاجتماعية لمنظمات الاعمال (الشركات) في التجربة المصرية ٢٦

أولاً: مقدمة ٢٦

ثانياً: المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية الاقتصادية ٢٨

ثالثاً: المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر ٣٠

رابعاً: واقع المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في جمهورية مصر العربية ٣١

خامساً: أشكال المسئولية الاجتماعية للقطاع الخـــاص ورجـــال سادساً: الأعمال في مصر ٣٩

سابعاً: أهم التجارب والمبادرات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ورجال الأعمال في مصر ٤١

ثامناً: أثر غياب المسئولية الاجتماعية على حـــدوث الأزمـــة المالية العالمية ٥١

تاسعاً: دور المسئولية الاجتماعية في التعامل مع الأزمة المالية ومحاولة الخروج منها بأقل خسائر ممكنة ٥٥

المبحث الثالث : المسئولية الاجتماعية للشركات في ضوء التجربـــة الدولية ٦٨

أولاً: مقدمة ٦٨

ثانياً: المبادرة الدولية ٦٨

ثالثاً: التجارب الدولية ٧١

رابعاً: المسئولية الاجتماعية للشركات والشركات متعددة الجنسيات ٧٨

خامساً: التوجيهات الإرشادية للشـــركات متعـــددة الجنســـيات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٨١

بـيـــــان

رقم الصفحة

الفصل الثاني : تقييم المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

تمهيد ١٠١

المبحث الأول : المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ١٠١

أولاً: نشأة وتطور المفهوم العلمي للمسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ١٠١

ثانياً: نموذج مقترح لتقـــويم أداء وأثـــر ممارســـة الشـــركات لمسئولياتها الاجتماعية ١١٢

ثالثاً: المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال ١١٦

رابعاً: المسئولية الاجتماعية للشركات: من منظور إسلامي ١١٩

خامساً: نشأة المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ١٢

المبحث الثاني : طبيعة المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ١٣٣

أولاً: مسئولية قطاع الأعمال ١٣٣

ثانياً: البعد الاجتماعي في قانون قطاع الأعمال العام ١٤١

ثالثاً: تجربة بنك جرامين كأحد أشكال المسئولية الاجتماعية ١٥٠

المبحث الثالث : نحو رؤية أشمل لأداء منظمات الأعمال ١٦١

أولاً: تقييم مؤشرات أداء منظمات الأعمال ١٦١

ثانياً: دور المرأة في تفعيل المسئولية الاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ١٦٨

ثالثاً: موقف منظمات الأعمال من المسئولية الاجتماعية ١٨٠

رابعاً: المسئولية الاجتماعية والأداء المالي للمنظمات ١٨١

بـيـــــان

رقم الصفحة

الفصل الثالث: نموذج لقياس تأثير الـمسئولية الاجتماعيـة لـدى الشركات تجاه الـمجتمع

مقدمة	١٨٧
المبحث الأول : نموذج مقترح لقيـــاس تـــأثير مؤشـــر المســـئولية الاجتماعية للشركات المدرجة بسوق المال على التنمية الاقتصادية	١٩٠
المبحث الثاني : نموذج مقترح لقياس تأثير الـــمسئولية الاجتماعية للـــمنظمات على التنمية الاقتصادية	٢٠٦
النتائج	٢٢١
التوصيات	٢٢٤
المراجع	٢٢٩
أولاً : المراجع باللغة العربية	٢٢٩
ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية	٢٣١
ملحق احصائى (١)	٢٣٣
ملحق احصائى (٢)	٢٧٣
ملحق احصائى (٣)	٣١٢
ملخص الدراسة باللغة العربية	٣١٩
مستخلص الدراسة باللغة العربية	٣٢١
مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية	–

مقـــدمـــة:

تلعب منظمات الأعمال في مصر دوراً أساسياً في خدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها كياناً مؤثراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفئات المجتمع المصري.

وقد أكدت القوانين المنظمة لأنشطة منظمات الأعمال في مصر على أهمية دورها الاجتماعي بجانب دورها الاقتصادي. فقد تضمن قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية عدداً من المواد التي تلزم منظمات الأعمال بأداء دورها نحو العاملين بها والمتعاملين معها، والالتزام بالقوانين البيئية، وبسياسات الإفصاح والحكومة التي تهدف إلى مكافحة الفساد.

كما ظهر ذلك جلياً في قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، حيث تضمن اعترافاً صريحاً من المشرع المصري بأهمية الدور الاجتماعي لتلك المنظمات في حماية حقوق العاملين بها والمتعاملين معها.

ويظهر التزام مصر الواضح بالمسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال من خلال انضمامها عام ٢٠٠٧م إلى لجنة الاستثمار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتوقيع على قواعدها الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، والتي حددت قواعد للاهتمام بمصالح العاملين ومنحهم المكافآت والعمل على مشاركتهم في البرامج التدريبية لتحسين مهاراتهم ومحاربة عمالة الأطفال، كما وضع قواعد خاصة للمحافظة على البيئة ومحاربة الفساد.

ولقد أدى التغير الذي طرأت على مفهوم مسئولية منظمات الأعمال في النصف الأخير من القرن العشرين، وظهور مصطلح المسئولية الاجتماعية بجانب مسئوليتها الاقتصادية. وتطور مفهوم تمثيل المصالح Stewardship Concept الذي يؤكد على مسئولية إدارة تلك المنظمات عن مراعاة مصالح أطراف عديدة كالعاملين والبيئة المحيطة، والمجتمع بأسره، بجانب مسئولتيها عن تحقيق مصالح

ملاكها، إلى إلقاء الضوء على أهمية الوظيفة الاجتماعيـــة لمنظمـــات الأعمـــال، بحيث أصبح سعيها نحو تحقيق التوازن بين مصالح ملاكها، ومصالح الأطـــراف الأخرى بالمجتمع أمراً مهماً للمحافظة على بقائها واستمرارها ونجاحها.

وإنطلاقاً من سعي الدولة إلى سن التشريعات والقوانين المنظمة لأنشـــطة منظمات الأعمال، باعتبارها كياناً مؤثراً على البناء الاقتصادي والاجتماعي لها. وحرصها على تحقيق التفاعل اللازم بين تلك المنظمات والبيئة المصـــرية التـــي تعمل من خلالها، وجب التأكيد على مفهوم الأداء الشامل الذي ينبغي أن تلتزم به تلك المنظمات، من مجرد اهتمامها بالسعي نحو تعظـــيم ربحيتهـــا فـــي الأجـــل القصير، إلى أداء دور أكثر فعالية تجاه المجتمع المصري وأطرافـــه المتعـــددة. وتلك هي النظرة الشاملة التي تحقق الهدف العام الذي يمكن معه التعرف علـــى الضرر الذي لحق المجتمع، أو المنفعة التي آلت إليه من وجود واســـتمرار تلـــك المنظمات.

وقد برزت في الآونة الأخيرة أهمية إفصاح منظمات الأعمال عن دورها الاجتماعي، بعدما أصبح تقرير العمالة من أهم متطلبات بورصة الأوراق المالية، وبعدما تولدت القناعات لدى المتخصصين بالتأثير الإيجابي للمعلومات الاجتماعية المنشورة عن منظمات الأعمال على قيمتها وقيمة أسهمها في البورصة، وظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي في العالم، والذي لم يعد الربح وحده هـــو معيـــار التفضيل لديه في إتخاذ قرار الاستثمار.

وللارتقاء بفعالية أداء منظمات الأعمال لمسئوليتها الاجتماعية، يستوجب الأمر السعي نحو تصميم نظام داخلي للرقابة الاجتماعية يحقق نوع من الضـــبط الاجتماعي لتفعيل الرقابة على تنفيذ الواجبات الاجتماعية، ويكون ضـــماناً لأداء تلك المنظمات لدورها الاجتماعي تجاه الأطراف التي تربطها علاقة بها. ويحقق الحماية لها من الانزلاق في أنشطة غير مأمونة عالية المخاطر سعياً نحو تعظيم ربحيتها في الأجل القصير، دون مراعاة تحقيق الجوانب الاجتماعية في أنشطتها

– خاصة بعد خصخصة منظمات قطاع الأعمال العام ودخولها حلبة المنافسة مع القطاع الخاص – مما قد يبدد طاقتها وإمكاناتها في المدى البعيد، الأمر الذي يعيق حركة التنمية بمعناها الشامل.

ولاشك أن قيام منظمات الأعمال بدورها الاجتماعي سوف يلقى أعباء إضافية على مهنة المحاسبة والمراجعة، في السعي نحو إرساء مبادئ محاسبية والبحث عن أساليب جديدة للقياس والإفصاح المحاسبي للعمليات الاجتماعية التي تؤديها تلك المنظمات، بالإضافة لاتساع دور مراقب الحسابات ليتضمن واجبات ومسئوليات أكبر مما يبديه من رأي في القوائم المالية، للوفاء بحاجة الأطراف المتعددة بالمجتمع المصري من معلومات تتجاوز ما تتضمنه تلك القوائم، وتلبية احتياجات وتوقعات مجتمع الأعمال من المهنة.

ومن الملاحظ أنه لا يوجد تعريف محدد لمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال الخاص (Corporate Social Responsibility) (CSR). إلا أنه بصفة عامة، تتضمن المسئولية الاجتماعية لرأس المال وجود عقد ضمني يحدد واجبات ومسئوليات رجال الأعمال تجاه مجتمعهم، كما تقيس أثر النشاط الاقتصادي على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية (Steiner 1972). وينطلق مفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال على أنه على الرغم من أن الهدف الأساسي لرأس المال هو تحقيق أعلى معدلات للربح، إلا أنه من الضروري أن يسهم أيضاً في تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية.

وقد شهدت التسعينات من القرن الماضي تطوراً في شكل العلاقة بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مصر شأنها في ذلك شأن عدد كبير من البلدان النامية ؛ حيث حل القطاع الخاص تدريجياً محل القطاع العام الذي تقلص دوره في النشاط الاقتصادي وفي توفير فرص العمل، بينما تركز اهتمام الحكومة حول السعي نحو تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار

المحلي والأجنبي. كما زادت أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الرقابة على كل من الحكومة والقطاع الخاص .

وقد اهتمت الشركات المحلية – أسوة بالشركات العالمية – بتقييم الآثار المترتبة على نشاطها على العاملين بها ومستوى رفاهيتهم، وعلى المجتمع المحلي والبيئة المحيطة بها، ثم على المجتمع ككل، اقتناعاً منها بأهمية ذلك ومردود على نشاطها واستثماراتها وأرباحها ونموها واستدامتها. ومع زيادة درجة الوعي بالأثر السلبي للنشاط الاقتصادي على البيئة، والدور الهام الذي تلعب وسائل الاتصال الحديثة في توعية المستهلكين. وفي ضوء الاهتمام بالتنمية البشرية لرفع مستويات الإنتاجية سعي عدد كبير من الشركات إلى تبني برامج فعالة للمسئولية الاجتماعية تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه.

وفي واقع الأمر يمكن القول إنه لا زال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع المصري ككل بمفهوم المسئولية الاجتماعية لرأس المال وأبعاده ومدى تطوره وكذلك بمدى فعاليته وكيفية بلورته والإفادة منه. وذلك من خلال التعرف على : ما هو المقصود بالمسئولية الاجتماعية لرأس المال وما هو التطور التاريخي لهذا المفهوم ؟ وما هي الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال المسئولية الاجتماعية لرأس المال ؟ وما هي أهم المبادرات المحلية في هذا المجال ؟ وما هي الدوافع التي تشجع الشركات على الاضطلاع بمسئوليتها الاجتماعية وكذلك التحديات التي تواجهها للقيام بدورها الاجتماعي ؟ وكيف يمكن تقييم تجربة الشركات المحلية في هذا المجال ؟ وأخيراً، ما هو الدور الذي تستطيع الدولة ومنظمات الأعمال والقطاع الخاص والشركات عابرة القارات أن تلعبه لتنمية مبادرات المسئولية الاجتماعية في مصر؟

ولقد تطورت النظرة إلى أهداف المنشأة بتطور الظـروف الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية. وكان للفكر الاقتصادي بصفة خاصة أثر في تحديد طبيعة هذه الأهداف.

ففي ظل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان ينظر للمنشأة على أن لها هدفاً وحيداً وهو تعظيم الربح، وبالتالي تحقيق أكبر عائد ممكن لأصحابها. واعتبر أنه في تحقيق المنشأة لأقصى ربح سوف تتحقق مصلحة المجتمع. وكانـت المنشـأة تعمل على تحقيق هذا الهدف في نطاق المحددات القانونية والاجتماعية السـائدة والمحيطة بها.

ويعتبر العالم الاقتصـادي الأمريكـي Milton Friedman مـن أكبـر المؤيدين لمبدأ تعظيم الربح، بل ويعتبر أن تعظيم الربح هو الهدف الاجتمـاعي الوحيد للمنشأة. ولقد أوضح Friedman وجهة نظره بقوله : " أن هناك مسئولية اجتماعية وحيدة للمنشأة وهي استغلال مواردها في الاضطلاع بالأنشـطة التـي حددت أساساً لزيادة أرباحها لكي يمكن لها أن تبقى محافظة على قواعد النظـام الذي تعمل في ظله، والتي يمكن القول بأنها تتلخص في العمل في ظل منافسـة مفتوحة وحرة بدون غش أو خداع. وأن قبول المنشأة لمسئولية الاجتماعية خلاف تحقيق أقصى ربح لملاك المنشأة يمثل أحد الاتجاهات التـي تقـوض أساسـيات المجتمع الحر".

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآتي :-

١- مفهوم المسئولية الاجتماعية والمزايا المترتبة عليها.
٢- تقييم تجارب المسئولية الاجتماعية للشركات على المستوى المحلي والدولي.
٣- محاولة تقديم نموذج لقياس المسئولية الاجتماعية لمنظمـات الاعمـال (أو الشركات) على التنمية فى مصر.